Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year : 2023 Vol.6 No.2 pp:163-175

A Reading of The Oil Crises

Abdessalam Belbali [1], Ahmed Oukacha Azizi [2]
[1] Laboratory of Spatial Development Studies and Contracting Development, Ahmed Deraya Adrar University, Algeria abdessalam.belbali@univ-adrar.edu.dz.
[2] Algerian-African Economic Integration Laboratory, Ahmed Deraya Adrar University, Algeria ahm.azizi@univ-adrar.edu.dz

ARTICLE INFO

Article history:
Received:12/02/2023
Accepted:27/05/2023
Online:27/05/2023

Keywords:
crisis;
oil;
oil prices;
oil market
JEL Code: E6, E2, F0, E3.

ABSTRACT

The study deals with a reading of the oil crises, so that some basic concepts about oil crises and shocks were clarified in this research paper, in addition to what the oil market is and its characteristics, as was presented to the various oil crises during the period 1973 to 2023. Through this study, the causes and signs of each crisis were, as well as a summary of its results, and this is to benefit from it because almost all countries in the world are not immune from the risks of oil price fluctuations, which lead to a deterioration in their economic or social conditions

قراءة في الأزمات النفطية

عبد السلام بلبالي [1] ، أحمد عكاشة عزيزي [2]
[1] مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، abdessalam.belbali@univ-adrar.edu.dz.
[2] عضو مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، ahm.azizi@univ-adrar.edu.dz

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2023/02/12
تاريخ القبول: 2023/05/27
تاريخ النشر: 2023/05/27

الكلمات المفتاحية
أزمة
نفط
أسعار البترول
سوق نفطية
JEL Code: E6 , E2, F0, E3.

الملخص

تتطرق الدراسة إلى قراءة في الأزمات النفطية، بحيث تم توضيح في هاته الورقة البحثية بعض المفاهيم الأساسية حول الازمات والصدمات البترولية إضافة لذلك ماهية السوق النفطي وخصائصة ،كما تم عرض لمختلف الازمات النفطية خلال الفترة 1973 الى 2023. و من خلال هاته الدارسة تم التطرف بالتفصيل لاسباب وبوادر كل ازمة على حدة وأيضا تلخيص لنتائجها، وهذا للاستفادة منها لأن غالبية الدول في العالم تقريبا ليست بمنأى عن مخاطر تقلبات أسعار النفط والتي تؤدي بتدهور في ظروفها الاقتصادية او الاجتماعية

*Corresponding Author: *Abdessalem Belbali*

(cc) BY-NC

مقدمة:

يعتبر النفط مصدر أساسي للطاقة للعديد من الدول في العالم، وهذا منذ اكتشافه واستخدامه في الصناعات والنقل والعديد من المجالات، إذ بات سبب الصراع بين بعض دول العالم ، فالنفط كسلعة عرفت أسعاره في السوق الدولية العديد من الصدمات عبر التاريخ، نتيجة تغير الأسعار بشكل مفاجئ، وعليه من خلال هاته الورقة البحثية نحاول عرض مجموعة للصدمات النفطية التي عرفها العالم . ونسعى للإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي أسباب ونتائج الأزمات النفطية في الفترة 1973-2017 ؟

أهمية الدراسة: يعتبر هذا البحث كأحد المساهمات العلمية في موضوع الدراسة، حيث نحاول من خلاله الإحاطة بالجانب النظري للسوق البترولي والأزمات البترولية أسبابها ونتائجها، كما أنه تجدر الإشارة إلى انه لحد الساعة الساحة العالمية تعرف تقلبات وصراعات حول النفط أو لها أثار على أسعار النفط توحي بحدوث أزمات بترولية.

حدود الدراسة: يدرس هذا البحث ابرز و مختلف الصدمات النفطية في العالم بداية من الفترة 1973-2017.

منهج البحث: تم انتهاج المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والتطرق لأهم المفاهيم الأساسية بالدراسة، أما المنهج التاريخي فتم الاعتماد عليه لعرض أحداث ووقائع مختلف الأزمات البترولية.

محاور الدراسة : لإنجاز هذا العمل تم تقسيم الدراسة إلى محورين المحور الأول بعنوان ماهية السوق و السعر النفطي والمحور الثاني بعنوان الأزمات البترولية 1973- 2017.

1- السوق النفطية

1-1 مفهوم السوق النفطية:

يعرف السوق بأنه مكان سواء كان حقيقياً ام معنوياً لتفاعل قوى العرض والطلب حيث يلتقي البائعون بالمشترين بشكل مباشر أو عبر وسطاء لغرض تبادل السلع والخدمات فضلاً عن العقود والصكوك، وتضمن آلية السوق تحديد الأسعار والكميات (Steven and William, 1983: P 11) ، ويعد النفط كسلعة ضمن سوق احتكار القلة والذي هو شكل من اشكال السوق حيث يتميز بوجود عدد قليل جداً من البائعين أو المنتجين مع وجود العديد من العوائق لمن يرغب بدخول السوق وعدم وجود معلومات حول طريقة الإنتاج والتكاليف (Mark, 2016: P 490)، وقد تكون السلع المنتجة متجانسة أو متمايزة، كما يوجد في هذا السوق اتفاق رسمي أو غير رسمي حول حصص المنتجين من السوق أما المنافسة فتكون بالدعاية والاعلان مع التجنب التام للحرب السعرية والتي تؤدي في النهاية لحصول احتكار تام، أما المنتجون فيحققون في هذا السوق ارباحاً اقتصادية على المدى الطويل، فضلاً عن إن المنتجين في سوق احتكار القلة هم من يحددون السعر في السوق. (Jeffrey , 2018: PP 507)

وسوق النفط هو شكل من اشكال سوق احتكار القلة والذي يحتوي على عدد قليل من المنتجين ينتجون سلعةً متجانسة (النفط) ولهم القدرة على التحكم بالسعر (Mankiw and, 2014: PP 329 – 330) .

1-2 خصائص السوق البترولية العالمية: تتميز السوق البترولية بثلاث خصائص هي: (بوجمعة، 2009، ص54)

– سوق احتكار القلة : يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات "منافسة القلة " وهو نوع من الاحتكار الجزئي، و تعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

– الاتجاه نحو التكامل الرأسي: حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول، نقله، تكريره و تسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة.

– الاتجاه نحو التكتل : تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

2 – السعر النفطي:

1-2 السعر: مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب، بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر 42 جالون ويعادل الطن 7– 8 براميل حسب كثافة النفط، أما فيما يخص سعر النفط فهناك:(نعيمة، 2009، ص 52)

- السعر الاسمي: وهو القيمة النقدية بالدولار التي تعطى لوحدة واحدة من النفط (البرميل عادة) خلال لحظة زمنية معينة، ويحدد بناء على قانون العرض و الطلب وعوامل اخرى.
- السعر الحقيقي للنفط: او سعر النفط بالدولار الثابت، فهو يعبر عن تطور السعر خلال فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من تضخم أو تغير في سعر صرف الدولار الذي يُسعر به النفط، ويحسب السعر الحقيقي إلى سنة أساس.

3– محددات أسعار البترول: يتحدد سعر أي سلعة في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث إن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى السعر التوازني، كما قد توجد محددات اخرى نذكر من بينها:

1-3 العرض والطلب: يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره وتحقيقاً لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل. (السعيد، 2013، ص6) للمزيد حول محددات العرض والطلب العالمي راجع:(عبادة ،2011، ص124)

2-3 التنظيمات الدولية في المجال النفطي: تعرف الشركات النفطية الكبرى بأنها شركات متعددة الجنسيات عملاقة، فضلا عن أنها ظلت تسيطر على السوق البترولية العالمية لمدة تقرب من الخمسين عاما، فالشركات متعددة الجنسية تسعى دائما لغرض إعادة صياغة الظروف الاقتصادية والسياسية لنشاطها، فهي لم تنشأ كمجرد رد فعل لظروف سياسية واقتصادية معطاة وقائمة، بل هي أيضا تجسيد لوعي الرأسمالية الحديثة للأنماط الإقتصادية والسياسية المناسبة لنشاطاتها

على صعيد عالمي، وسعيها الحثيث من أجل فرض هذه الأنماط، وتنطبق هذه الملحوظة على تلك الشركات البترولية ويتضح ذلك من الإستراتيجيات التي اتبعتها سواء في الأجل القصير أو الطويل.

ويعتبر رجل الأعمال الإيطالي: "أنريكو ماتي" أول من أطلق مصطلح الشقيقات السبع على هذه الشركات في سنة 1950، وهذا لوصفها باعتبارها أكبر شركات النفط العالمية، والتي تهيمن على صناعة البترول العالمية. وفي سنة 1973 كانت هذه الشركات تتحكم في 85% من الإحتياطي العالمي للبترول، غير أنها واجهت ولا تزال تواجه تحدي كارتل الأوبك، وتنامي قدرات الشركات البترولية الوطنية في بعض الدول الناشئة. (زيدان، 2012، ص8)

وتتمثل الشقيقات السبع في الشركات التالية: (احمد، 2011، ص39-40)

– إكسون Exxon : لقد عرفت هذه الشركة قبل سنة1972 بـ "استندار أويل أوف نيو جرزي" وفي العالم باسم (أسو Esso) وفي الولايات المتحدة الأمريكية باسم "هامبل أويل Humble oil" وفي سنة 1972 اتخدت الشركة قرار بتوحيد اسمها العالمي خارج وداخل الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم " Exxon "

– شركة شل Shell : انشئت هذه الشركة سنة1907 من اندماج شركتين، الأولى هولندية اختصت في استغلال نفط اندونيسيا و الثانية شركة شل الإنجليزية التي كانت متخصصة في نقل البضائع، اتجهت إلى نقل النفط الروسي الذي استغلته في شمال بورنيو (جزء من ماليزيا حاليا)، حيث كانت تعرف باسم رويال دوتش شل.

– استندار ر أويل أوف نيويورك: هذه الشركة تفرعت عن شركة روكفلر الأولى وحاليا تعرف باسم شركة" موبيل اويل Mobil oil".

– شركة تيكساكو Texaco: انشئت هذه الشركة من طرف مجموعة من الأشخاص في ولاية تكساس لإستغلال نفط هذه الولاية، لكن نفودها امتد إلى المملكة العربية السعودية إضافة إلى مصالحها الضخمة بأمريكا الجنوبية ودول بحر الكاريبي.

– شركة قولف أويل Gulf oil : هي شركة امريكية لها أنشطة كبيرة في منطقة الشرق الأوسط .

– الشركة البريطانية للنفط British petrolium : هي في الأصل شركة انجليزية بريطانية حصلت على امتياز التنقيب عن النفط في إيران سنة 1901، وبعد امتلاك الدولة البريطانية 55% منها غيرت اسمها بالإسم الحالي سنة 1952 بعد فقدانها لنفط إيران.

– استندار أويل اوف كاليفورنيا Standard oil of california : بمبادرة من روكفلر انطلقت الشركة الفرنسية للنفط C.F.P وهي حليفة للكارتل نشأت بمبادرة من الحكومة الفرنسية عام 1924 لأخذ حصتها من ارث الشركة الألمانية النفطية في العراق والتي صودرت من طرف الحلفاء بعد انتصارهم في الحرب العالمية الأولى، وبعد خوصصتها لم يبقى للدولة الفرنسية منها حاليا إلا 30% وهي أكبر شركة فرنسية للنفط وصارت تعرف في العالم باسم "طوطال" .

4- تطور اسعار البترول: إن صناعة أسعار البترول مرت بمراحل أساسية وهي: (بوبكر، 2010، ص 190-192)

4-1 مرحلة ماقبل الأوبك: عرفت هاته المرحلة الكثير من الأحداث الاقتصادية والسياسية والعسكرية، أبرزها الحربين العالميتين والأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، وفي ظل كل هذه الأحداث كانت الشركات العالمية متعددة الجنسيات وعلى رأسها الشركات الأمريكية المحدد الوحيد لأسعار البترول الخام باعتبارها صاحبة الأسبقية التاريخية في اكتشاف

البترول بشكله الاقتصادي والتجاري، والمرافق الوحيد للاقتصاد العالمي في انتقاله من الإعتماد على الفحم الحجري إلى البترول كمصدر أساسي للطاقة بفضل تطور الصناعات البتروكيماوية.

وحتى سنة 1920 كانت الشركات البترولية الأمريكية المهيمنة على مسألة تحديد الأسعار، ذلك أن البترول لم يكتسب بعد صفة السلعة التي تحظى بتأثيراتها على معالم التجارة الدولية، فلم تخرج القوى المؤثرة على الأسعار من المنافسة المحلية التي كانت موجودة بين الشركات الأمريكية ذاتها والشركات البريطانية لاحقا. وفي هذه الصدد، لعب الكارتل القديم للبترول دورا هاما في نقل تحديد الأسعار من المستوى المحلي إلى العالمي في ظل مجموعة عديدية من التحالفات أبرزها حلف أكناكاري سنة 1928، حيث تمكنت من خلاله الشركات البترولية العملاقة (الشقيقات السبعة) من الإتفاق على سعر مرجعي للبترول وهو سعر بترول خليج المكسيك وقد ميز هذه المرحلة ثلاثة أشياء هامة:

- أولها أن البترول لم يكن بعد سلعة دولية بالغة الأهمية، حيث لا يزال الفحم الحجري هو المصدر الأساسي للطاقة وإن كانت أهميته بدأت تنحصر بتزايد أهمية البترول، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.
- ثانيها أن تحديد الأسعار كان يتم في إطار المنافسة بين الشركات البترولية العملاقة التي تعمل وفق مبادئ وقواعد سوق إحتكار القلة.
- وثالثها أن الدول المنتجة والمصدرة للبترول الخام كانت في معظمها الدول الصناعية نفسها، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

5-2 مرحلة مابعد الأوبك حتى سنة 1986: كان لنشأة وميلاد الأوبك في سنة 1960 الأثر الهام في صناعة الأسعار، وكانت بمثابة ضربة قاسية عصفت بآمال وأهداف الشركات البترولية العالمية ومن ورائها الدول الصناعية الكبرى، حيث كانت بوادر الإستقلال في اتخاذ قرارات التسعير والإستثمار في مجالات التنقيب والتصنيع تظهر على ساحة الدول المنتجة والمصدرة، وذلك على الرغم من حصول الشركات العالمية على إمتيازات البحث والتنقيب والتكرير في مناطق الدول النامية خلال هذه الفترة، ومع توسع وزيادة عدد أعضاء المنظمة الذي تزامن مع أزمة الإمدادات النفطية الناتجة عن حرب السادس من أكتوبر عام 1973 القرار التاريخي للدول العربية الأعضاء في المنظمة بقرار المقاطعة البترولية للولايات المتحدة الأمريكية وهولندا المساندتين للعدوان الإسرائيلي.

5-3 مرحلة اسعار السوق: في عام 1967، تخلت منظمة الاوبك كليا عن الاسعار الثابتة واعتمدت على اسعار السوق، واصبحت اسعار خاماتها تتحدد من خلال ربطهم باسعار زيوت اخرى يجري تداولها في بورصات السلع في نيويورك او في سوق تبادل النفط الدولي في لندن، واصبح منذ عام 1988 هو الاسلوب لتسعير النفط الخام في التجارة الدولية. (صالح و بلقاسم، 2012، ص313)

2- الأزمة البترولية الأولى 1973-1974

2-1 أسباب الأزمة البترولية الأولى 1973-1974 : لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل النفط بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة 400 %. (السعيد، 2013، ص9) هناك مجموعة من الأسباب و التي اختلفت بين الأسباب الاقتصادية و السياسية التي كانت أكثر أهمية و تمثلت في النقاط التالية: (بوجمعة، 2009، ص91)

- انخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي أدت إلى انخفاض السعر الحقيقي للبترول مقارنة بالمستوى العام للأسعار الدولية؛

- عدم فاعلية إعادة تقييم مداخيل الدول المنتجة: فكل الاتفاقيات التي عقدت قبل أكتوبر 1973، لم تكن فعالة في إعادة تقييم مداخيل الدول المنتجة، من أجل تحقيق عدالة في توزيع الإيرادات بين الشركات البترولية و الدول المنتجة ؛

- استفحلت ظاهرة التضخم في البلدان الرأسمالية، و قد تم تصدير هذه الظاهرة إلى البلدان النامية كسلع مصنعة استهلاكية أو إنتاجية و خدمات و تكنولوجيا و المتأثرة بها خاصة البلدان البترولية .

أما الأسباب السياسية فكانت أكثر أهمية و هذا نظرا للصراعات التي كانت قائمة في تلك الفترة و من أهمها:

- الصراع العربي الإسرائيلي : في 17 أكتوبر 1973 قررت دول الاوابك ، فرض حظر مؤقت على تصدير البترول للولايات المتحدة الأمريكية لدعمها لإسرائيل في حرب أكتوبر 1973 ، في الوقت الذي كانت فيه المخزونات البترولية منخفضة؛

- التأميمات: مع بداية السبعينات بدات سلسلة من تأميمات النفط، بحيث قامت الجزائر في فبراير 1971 بتأميم 51% من مصالح شركات البترول الفرنسية، وفي ديسمبر 1971 أممت ليبيا حصة شركة النفط البريطانية، أما في جوان 1972 أممت العراق عمليات شركات النفط، بحيث ساعدت كل هذه السلسلة من التأميمات على الإسهام في زيادة أسعار النفط، وتحكم الدول العربية في إنتاجها من النفط أدى حتما إلى زيادة الأسعار، بفعل قانون العرض والطلب؛

- قاعدة مناصفة الارباح ورغبة الدول النفطية في زيادة ارباحها: 50 بالمائة للدولة صاحبة الارض و50 بالمائة للشركات المستغلة، بحيث عمدت الشركات الاحتكارية على تخفيض الاسعار في المناطق البترولية غير الامريكية إلى مستويات متدنية وهذا لتخفيف الاعباء التي تلتزم بدفعها الى الدولة صاحبة الارض وحصولها على الارباح في المراحل الصناعية اللاحقة؛ (بن علي ، صالع، 2013، ص194)

- أزمة الدولار 1971 : كان الدولار يمر بأزمة عنيفة نتيجة للعجز المتوالي في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الامريكية وانخفاض احتياطاتها من الذهب بسبب ما اعلنه الرئيس نيكسون في 15 اوت 1971 عن قرار وقف تحويل الدولار الامريكي إلى ذهب لينخفض بنسبة 7.89% وبالتالي انخفضت القوة الشرائية للدولارات النفطية التي تمثل عائدات الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

2-2 نتائج الازمة البترولية 1973 على الإقتصاد العالمي: لقد نتج عن هذه الأزمة تغير في موازين القوى و أهمها مايلي:

– ارتفاع مداخيل الدول المنتجة والشركات البترولية الكبرى: عرفت مداخيل الدول المنتجة للبترول ارتفاعا كبيرا، فانتقلت السعودية من 4.340 مليار دولار سنة 1973 إلى 25 مليار دولار سنة 1974، أما الجزائر فارتفعت مداخيلها البترولية من 977 مليون دولار سنة 1973 إلى 5.5 مليار دولار سنة 1974؛

–ظهور نظام جديد للأسعار (نظام أسعار أوبك): فبعد الحظر العربي، انخفضت المخزونات البترولية في الدول المستهلكة ب 9٪، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار المعلنة، فقامت دول الأوبك بتحديد السعر الرسمي للخام المرجعي العربي الخفيف والذي ثبت ب 11.65 دولار للبرميل؛

– ظهور مشكل توازن الميزانيات و المبادلات العالمية: حصل تغير في موازين المدفوعات و العجز في النظام المالي، حيث اقتطعت نحو 125 مليار دولار من دخل الدول المستوردة للبترول إلى الدول المنتجة؛

– انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي: انخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي نتيجة للارتفاع الذي عرفته أسعار الطاقة بالنسبة للمستهلك؛

– ظهور منتجين جدد: بعد الأزمة بدأ الإنتاج خارج المنظمة يتزايد بوتيرة 1 مليون برميل في اليوم كل سنة، و بذلك تطور إنتاج الدول خارج أوبك من 26.4 م ب /ي سنة 1973 إلى 33.5 مليون برميل في اليوم سنة 1979.

لقد اتخذت البلدان الصناعية مسارا أكدت فيه على مايلي: (سمير ، 2008، ص90)

- ضرورة تأمين مخزون استراتيجي للنفط لمواجهة أي انقطاع مفاجئ لمصادر التموين الإعتيادية يكفي لتوفير فرصة زمنية كافية لتعديل أنماط الإستهلاك ريثما يتم تعويض النقص من مصادر أخرى.
- ضرورة الحد من الإستهلاك الفردي للطاقة وذلك عن طريق رفع أسعارها أو وضع قيود على الكمية المتوفرة له أو الإثنين معا.
- ضرورة زيادة إمكانيات تموين الطاقة محليا وإيجاد مصادر للطاقة .

2-3- الازمة النفطية 1979-1980: تعتبر سنة 1979 نقطة تحول كبرى في تاريخ تطور اسعار النفط التي سجلت ارتفاعات لم تكن متوقعة رغم الاجراءات والتدابير التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة للحد من ارتفاع الاسعار التي تضاعفت من 12.6 دولار للبرميل سنة 1978 الى 19 دولار في سنة 1979، ونفس الشيء بالنسبة للسعر الفوري الذي قفز الى 31 دولار بعدما كان يبلغ 14.7 دولار للبرميل الواحد، وهذا الاخير يبين بانه حدثت ازمة طاقوية خانقة بسبب اختلال توازن الكميات المطلوبة والمعروضة . (عبادة، 2011، ص119)

2-3-1 اسباب الأزمة: ان الأزمة كانت نتيجة اسباب وتحولات سياسية واقتصادية انعكست هذه الاخيرة مباشرة على الاسعار فيما اثرت على الاسباب السياسية على الكميات المعروضة والمطلوبة من النفط.

- **الاسباب السياسية:** مع اندلاع الحرب العراقية الايرانية في عام 1980 انخفض انتاج البترول العراقي بمقدار 2.7 مليون برميل يوميا وانتاج ايران بمقدار 600 الف برميل يوميا فتعززت الاسعار في تصاعدها حتى ارتفعت الى اكثر من 32 دولار للبرميل.

- **الاسباب الاقتصادية :** لقد تدهور سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الاخرى سواء بعد تخفيضه الاول في اوت 1971 او الثاني في فيفري 1973 وكذلك بعد التعويم الشامل للعملات الذي حدث بعد انهيار نظام بريتن وودز وذلك ادى الى انخفاض الاسعار الحقيقية للنفط، فأجبرت الدول الاعضاء في اوبك على رفع اسعار النفط مع نفس الانخفاض في قيمة الدولار (بن علي ، ضالع ، 2013، ص194)

كما ان حينها قررت ايران بيع بترولها بالمارك الالماني بدلا من لدولار الامريكي نظرا لتفكك العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية.

2-4- الأزمة النفطية 1986: ان الازمة البترولية لسنة 1986 (الازمة العكسية) تختلف عن الازمتين السابقتين، حيث ان هاتين الاخيرتين كان لهما الاثر السلبي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، اين سجلت الاسعار مستويات مرتفعة جدا نتيجة انخفاض الامدادات البترولية وزيادة الطلب، اما ازمة 1986 فكان لها الاثر السلبي على الدول المنتجة للنفط في مقدمتها دول الاوبك نتيجة انخفاض الاسعار الى مستويات متدنية، بسبب زيادة المعروض البترولي على الطلب البترولي، وعلى هذا الاساس اصطلح عليها الازمة البترولية العكسية لانها تختلف عن الازمتين السابقتين من حيث الاثار، لكن السبب مشترك يتعلق بالاختلال بين الكميات المطلوبة والمعروضة للنفط، وبداية من عام 1986 انهارت الاسعار بشكل سريع خلال الاشهر الاولى، فوصل سعر برميل البترول الخام خلالها الى 13 دولار للبرميل بعد ان كان في مستوى 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 ماخلق ازمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا اعضاء الاوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات البترول الكبرى. (جميلة واخرون، 2022، ص 297.)

كما انه لم يكن انخفاض أسعار البترول لسنة 1986 راجع لإبقاء الاسعار مرتفعة من قبل منظمة الاوبك، ولكن كانت تعود لعد أسباب أخرى أدت لظهورها من بينها:

– قيام معظم الدول المستهلكة للبترول خاصة منها الولايات المتحدة الامريكية بوضع إستراتيجية مخازن البترول لاستعمالة عند ارتفاع الاسعار؛

–تخلي المملكة العربية السعودية عن دور المنتج المرجح، حيث أعلنت بأنها ستدافع عن حصتها في السوق أمام باقي المنتجين في الاوبك؛

–وضع خطط وسياسات منسقة وتنفيذها من طرف الدول الصناعية للبترول التي تنتمي بعضويتها إلى وكالة الطاقة الدولية، وكان ذلك ضمن سياسة ترشيد الطاقة، ولقد عرفت الصادرات البترولية انخفاضا في سنة 1986، كان لها تأثير على السنوات التي تلتها. (نبيلة، 2017، ص263.)

2-4-1 نتائج الأزمة البترولية المعاكسة لسنة 1986:(بوجمعة،2013، ص96)

– لقد نتجت عن الأزمة البترولية لسنة 1986 نتائج كانت ايجابية بالنسبة للدول المستوردة وجد قاسية على الدول المنتجة و المصدرة للبترول، و سنحاول أن نبرز نتائج هذه الأزمة على مختلف الإطراف.

– تخلي دول الأوبك على سعر البيع الرسمي والاتجاه نحو سياسة أسعار السوق من بداية 1988 مما أدى إلى ظهور أسعار مرجعية جديدة ، وتمثلت في بترول ألاسكا و البرنت في بحر الشمال، و خام دبي و عمان لمنطقة الخليج العربي .

– ارتفاع حصة إنتاج الأوبك في السوق البترولية العالمية، من 800 طن سنة 1985 إلى 960 مليون طن سنة 1988 و إلى 1080 طن سنة 1989.

– ارتفاع الطلب العالمي على البترول في الدول الصناعية من 48.2 مليون برميل في اليوم سنة 1986، إلى 49.3 مليون برميل سنة 1987، و إلى 52 مليون برميل في اليوم سنة 1989.

– تراجع مجهودات الاستكشاف بسبب تراجع هوامش ربح الشركات البترولية جراء انخفاض أسعار البترول، حيث تناقص عدد الآبار الاستكشافية من 1900 بئر سنة 1986 إلى 600 بئر سنة 1989.

– انخفاض التدفقات المالية بين دول الأوبك والدول الأوروبية.

– انخفاض مداخيل الشركات البترولية الكبرى.

– تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول، ففي الفترة 1982– 1987 انخفض نمو الناتج الخام للدول المصدرة للبترول 5 مرات مقارنة بفترة السبعينات 1.1 ٪ مقابل 5.9 %و حدوث حالات عجز في الميزان التجاري في معظم البلدان البترولية.

– تفاقم أزمة المديونية العالمية من خلال تزايد ديون الدول المصدرة للبترول لتعويض إيرادات البترولية نتيجة انخفاض أسعار البترول .

– انخفاض قيمة الواردات البترولية للدول المستوردة للبترول في ظل انخفاض أسعار البترول، حيث بلغت وفورات دول مجموعة التعاون الاقتصادي و التنمية نتيجة لذلك حوالي 45 مليار دولار.

2-5- الأزمة البترولية الخليجية 1990-1991

تعرضت السوق البترولية العالمية في بداية السبعينات لأزمة حادة، تمثلت في حرب الخليج الثانية والتي ارتفعت الأسعار على إثرها في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف 40 دولارا للبرميل، و فيما يلي أسباب و نتائج الأزمة البترولية الخليجية الثانية .

2-5-1 أسباب الأزمة البترولية الخليجية 1990-1991: تأثرت أسواق البترول العالمية خلال عامي (1990-1991) و ذلك للأسباب التالية:

– تجاوزت حصة الإنتاج التي حددتها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ، والمحددة بـ 22.1 مليون برميل يوميًا في النصف الأول من عام 1990 ، 23.4 مليون برميل يوميًا، مما أدى إلى انخفاض الأسعار وزيادة الاحتياطيات الاستراتيجية للدول المستهلكة.

– نتائج الأزمة البترولية المعاكسة لسنة 1986 التي تكبدتها الاقتصاديات المنتجة للبترول بانخفاض صادراتها البترولية وإيراداتها المالية، و تراجع معدل النمو فيها و تفاقم مديونيتها مما أدى إلى التمهيد لأزمات اقتصادية أخرى .

– زيادة العراق للإنتاج النفطي وهذا باستغلال كل الطاقات الانتاجية لها وهذا بداية من دخولها في الحرب مع ايران، وذلك بتطبيق برنامج يحتوي على 30 مشروع يجعل من العراق ثاني أكبر منتج في دول منظمة الأوبك، بعد العربية السعودية، مما يهدد إستراتيجية ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تثبيت الأسعار. (فائزة، 2001، ص191)

– عدم تجاوب الكويت عن مطلب الاعفاء أو التاجيل للديون المستحقة على العراق، بل رافضت الامر قطعاً والحت على تسديد الديون، وهذا بعد تجاوب كل من السعودية ودولة الامارات العربية على هذا المطلب العراقي، اما الكويت ذهبت الى ابعد من ذلك عندما باعت سندات ديونها على العراق إلى احد البنوك الامريكية (ستي بنك) فجعلت العراق بذلك مسؤولا عن التسديد أمام الولايات الامريكية المتحدة.

– عدم التزام الكويت والامارات العربية المتحدة بحصص الإنتاج التي حددتها منظمة الاوبيك، مما ادى الى هبوط الاسعار الى 15 دولار واحيانا الى 11 او 12 دولار.

– تفاقم الخلافات الحدودية بين العراق والكويت خاصة حول اكبر حقل يقع بين الحدود وهو حقل الرملية.(حافظ، 2000، ص 307)

2-5-2 نتائج الأزمة البترولية الخليجية 1990-1991:

ففي اعقاب الأزمة مباشرة واصلت اسعار البترول الخام ارتفاعها حيث سجلت سعر برميل خامات اوبك 36.5 دولارا في السادس من اغسطس 1990، أي بعد 4 ايام من غزو الكويت، ثم تجاوزت الاسعار هذا الحد لتصل الى 34.6 دولارا واستمر الارتفاع حتى كاد يتخطى الاربعين دولار للبرميل. (الموقع الالكتروني : (http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/sec07.doc_cvt.htm

جاءت نتائج هذه الأزمة لتعزز الهيمنة الأمريكية على السوق البترولية حيث انخفضت الأسعار منذ اليوم الأول للتدخل العسكري الأمريكي إلى السعر الذي يتوافق مع المصالح الأمريكية و هو 20 دولار للبرميل و من أهم نتائج هذه الأزمة ما يلي :

– تراجع حاد في اسعار النفط الخام من 33 الى 25 دولار للبرميل خام برنت، وهذا نتيجة زيادة الانتاج من طرف دول الخليج حرصا على عدم حدوث ازمة بترولية ومع تزامن استخدام المخزون الاستراتجي ادى الى ظهور فائض في العرض العالمي للبترول.

– استخدام الوكالة الدولية للطاقة المخزون الاستراتجي وهذا بتوفير 2.5 مليون برميل يوميا من المخزون الاستراتيجي وطرحه في السوق، اضافة لذلك تم استخدام 33.75 مليون برميل من الاحتياطي الاستراتجي الامريكي من البترول.

– تعاون السعودية مع الولايات المتحدة الامريكية بشأن تعويض عمليات السحب من المخزون الاستراتيجي الامريكي.

– ارتفاع عائدات دول اوبك نتيجة توقف صادرات العراق والكويت وارتفاع الاسعار عقب غزو العراق للكويت.

– عودة الشركات البترولية العالمية للنشاطات الإنتاجية في الدول المنتجة لعجز هذه الدول عن تمويل المشاريع البترولية، وتأمين المتطلبات التكنولوجية لصناعتها البترولية، و بالتالي أصبحت مجبرة للجوء إلى الشركات البترولية العالمية الكبرى، من أجل استرجاع و إنتاج البترول في إطار عقود و أشكال قانونية مختلفة ، و من بين هذه الدول روسيا و الجزائر و بقية الدول النامية الأخرى.

– بعد نظام هيمنة الشركات و نظام الأوبك تم إنشاء نظام بترولي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، و التي سطرت هذا النظام بحيث يمكنها من تحديد الأسعار عن طريق خلق آليات العرض والطلب، و ضمان الإمدادات البترولية لاقتصادها و للدول الصناعية الأخرى . (Sarkis, 1992, p 43)

2-6- التطورات النفطية بعد سنة 2000: شهدت اسعار النفط بعد سنة 2000 تطورات عديدة من بينها ارتفاع سعر النفط سنة 2003 وهذا راجع إلى:

- غزو العراق من قبل القوات الأمريكية سنة2003 مما أدى إيقاف تصدير النفط لأشهر عديدة؛
- اضطرابات سياسية في عدد من دول الأوبك، فقد حدث اضراب شامل في فنزويلا بداية من عام2003 مما أدى إلى إيقاف الصادرات النفطية الفنزويلية، كما شهدت نيجيريا اضطرابا قبلية، أدى ذلك إلى فقدان حوالي 300000 برميل في اليوم من صادرات أوبك؛
- زيادة انتاج النفط من دول الخليج العربي لتعويض نفط العراق، فنزويلا ونيجيريا؛

رغم كل هذا استمر ارتفاع سعر النفط في السوق العالمية من 28.11 دولار سنة 2003 إلى 34.5 دولار في الفصل الثالث سنة 2004 ، كما ارتفع الانتاج العالمي للنفط من 2.7 مليون برميل يوميا سنة 2002 إلى 3.4 مليون برميل يوميا سنة 2004. (سمير، 2007، ص33-35)

2-6-1 الأزمة المالية 2008: عرفت السوق النفطية خلال عام 2008 ارتفاعا ملحوظا في أسعار النفط حيث وصلت الأسعار إلى اعلى مستوياتها في الأسواق الدولية في السنوات 2006، 2007، 2008 حتى وصل سعر النفط إلى 147 دولارا للبرميل الواحد و سرعان ما سجل تأثير الأزمة المالية العالمية على أسواق النفط إذا انهارت الأسعار بعد سبتمبر 2008 وبشكل حاد وسريع جدا حتى وصلت إلى 36 دولارا للبرميل وقد انعكس هذا التراجع الكبير في أسعار النفط باتجاه الأول ايجابي وتمثل في تخفيض الأعباء المالية والاقتصادية على الدول المستوردة كونها ابتدأت بشراء النفط بأسعار رخيصة جدا ، والتي استفادت منها الدول الراسماليه المتقدمة، والاتجاه الثاني سلبي وتمثل في تكبد الدول النامية والدول المصدرة للنفط خسائر جسيمه جراء انهيار أسعار النفط، وقد انعكس ذلك ظهور عجوزات ماليه في موازين الدول المالية المصدرة، كما قد تم تسجيل انخفاض الطلب على النفط، وباعتبار النفط الخام كمصدر رئيسي للطاقة لغالبية دول العالم فالطلب على النفط قبل الأزمة المالية العالمية وصل في عام 2007 إلى 86 مليون برميل يوميا فيما سجل الطلب العالمي انخفاضا عقب وقوع الأزمة المالية العالمية قوامه بنحو مليون برميل يوميا رغم انخفاض أسعار النفط في عام 2009 وهو اكبر انخفاض على الطلب خلال سنوات الثلاثين الماضية، كما قد تراجعت الاستثمارات النفطية بسبب انهيار أسعار النفط وما عقبه من انخفاض من الموارد المالية المتأتيه من النفط إلى تراجع الاستثمارات النفطية من كافه مراحل الصناعة النفطية كالاستثمارات والإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع إلى جانب توقف بعض الاستثمارات من مصادر الطاقة المتجددة في العديد من دول العالم، بسبب نقص الموارد المالية التي تتطلب هذه العملية، وبالتالي تضررت الدول النفطية والشركات الاستثمارية العاملة في القطاع النفطي في مختلف دول العالم كما تراجعت عمليات الاستكشافات النفطية كما قد تعتبر عمليات الاستكشافات النفطية من العمليات العلمية المعقدة والتي تتطلب إنفاقا ماليا طائلا . (خيضر، 2010، ص2)

2-6-2 الأزمة البترولية 2014-2017: انخفضت أسعار البترول منذ أواسط النصف الثاني لعام 2014، وهو اكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 المؤقت بسب الأزمة المالية العالمية، بحيث وصل سعر البرميل الواحد إلى 37 دولار في ديسمبر ومن بين الأسباب ما يلي:

- انكماش في الطلب العالمي وزيادة العرض العالمي؛

– ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع قيمة الدولار؛

– ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والدول الناشئة؛

– الاوضاع السياسية متمثلة في رغبة أمريكا في معاقبة روسيا جراء النزاع الروسي الأوربي–الأمريكي بشان أوكرانيا، وايضا عدم رغبة أوبك في تخفيض المعروض من البترول راجع لرغبة السعودية الإضرار بالاقتصاد الإيراني؛ (عماد، انيس، 2019، ص 160–161)

– تركيز الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار: إذ أبقت على طاقتها الإنتاجية حرصا منها على الدفاع عن حصتها السوقية عوض دفاعها عن الأسعار حتى تنخفض الأطراف المنتجة الأخرى حصصها السوقية كذلك؛

– تزايد إنتاج النفط الصخري: عرف المخزون النفطي الأمريكي ارتفاعا من 29.3 مليار برميل سنة 2004 إلى 48.5 مليار برميل نهاية 2014، وذلك بسبب ارتفاع إنتاج النفط الصخري الذي تعزز بالثلث. (فتيحة و كريمة، 2017، ص 265)

خاتمة:

من خلال عرض التسلسل التاريخي للصدمات النفطية تبين أن القرن 20 كان قرنا نفطيا بامتياز، فالأهمية التي يتميز بها البترول كمصدر أساسي للطاقة وكمادة أولية للصناعة ومصدرا لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية جعلت منه سلعة إستراتجية كانت سببا في الصراع بين الدول، في مقدمتها الدول العربية وخاصة دول الخليج، كما تبين ان معظم الدول المصدرة للنفط تعتمد أساسا على الواردات النفطية في تحقيق وتجسيد مشاريعها ومخططاتها التنموية، ما جعلها سهلة وسريعة للتأثر بتقلبات الأسعار البترولية في السوق النفطية، كما أنها لم تستفد من دروس انهيارات أسعار البترول عبر التاريخ، وعليه يبقى الحل في التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحرقات وأيضا تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية بين الدول المصدرة .

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد صديقي، النفط وأهميته وأبعاده الجيوسياسية، مختبر الدراسات الجغرافية والتنمية المجالية، الدار البيضاء، ط1 ،2011.
2. بن علي عزوز ، ضالع دليلة، ازمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية – دراسات اقتصادية المجلد 7، العدد 02، جامعة زيان عاشور – الجلفة ، الجزائر،2013.
3. بن عيشي جميلة، اسماء حدانة، رايس حدة، الصدمات البترولية وتداعياتها على نسب الانفاق دول الخليج العربي –دراسة مقارنة بين القرن الـ 20 والقرن الـ 21، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد 22 ، العدد 01، 2022.
4. بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متهددة الجنسيات حالة قطاع البترول، اطروحة دكتوراه تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2009–2010.
5. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2000.
6. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1896–2008، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008–2009.
7. خوميجة فتيحة، فرحي كريمة، الأزمة النفطية 2014 وإجراءات الجزائر للتعامل معها، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 23، 2017.

8. خيضر عباس النداوي، تاثيرات الازمة المالية العالمية في اسواق النفط الدولية، 01ابريل 2010، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للابحاث ، مقال موجود على الرابط : https://araa.sa/index.php?view=article&id=3027:2014-08-07-08-45-54&Itemid=172&option=com_content تاريخ التصفح 2023/01/12 الساعة 17:18.
9. السعيد رويجع، التطور التاريخي لأسعار البترول ولأثره على الإقتصاد الجزائري 1970-2009، مذكرة تخصص تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح ، 2013 .
10. سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا، الجزء الثاني، دار المنهل لبنان، الطبعة الأولى 2008، بيروت.
11. صالح عمر فلاحي، منال بلقاسم، تحولات السوق النفطية وتاثيرها على انظمة تسعير النفط الخام في الاسواق الدولية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2012.
12. عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة أوبك في ظل سوق النفط العالمي : دراسة تحليلية و قياسية 1970-2008، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2011، ص ص. 117-133.
13. عرقوب نبيلة، اثر انهيار اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 01، 2017.
14. عماد عزازي، انيس هزلة، الأزمة النفطية 2014-2017، الأسباب، الآثار الاقتصادية واستراتجيات المواجهة، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 6، مارس 2019.
15. قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات ايعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2008-2009.
16. محمد زيدان، محمد يعقوبي، الآثار البيئية نشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤليتها اتجام البيئة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول "منظمات الاعمال والمسؤولية الإجتماعية" يومي 14 و 15 فيفري 2012 جامعة بشار.
17. المكرطار فائزة ، التنبؤ بأسعار النفط المرجعية، مذكرة ماجستير، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر ، 2001.
18. Call T. Steven and William L. Holahan, Micro economics, Wadsworth Publishing Company, Belmont, second edition, California, 1983.
19. Jeffrey M. Perloff, Microeconomics: theory and applications with calculus, Fourth Edition, Pearson, New Jersey, 2018.
20. Mark Hirschey and Eric Bentzen, Managerial economics, 14th Edition, Cengage Learning, New York, 2016.
21. N. sarkis, le poids preponderant des états unis sur le marché mondail et gaz arabe, N560, 1992.
22. الموقع الالكتروني : تاريخ التصفح 2022/12/20 الساعة 18:00
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/sec07.doc_cvt.htm